والاخر رد بيعه او بنى القبض والاخر يعلق به
وبينة النتاج والنسل اولى من بينة مطلق
الملك وبينة شاهدين وبثلث او اكثر
فان اختلفا في مقدار الثمن او المبيع فايهما اقام البينة فهو اولى
وان اقاما فالمثبتة للزيادة اولى فان لم يكن لهما بينة
فان رضي كل واحد بدعوى صاحبه والا تحالفا
وفسخ البيع ويبدأ يمين المشتري وفي المقايضة بأ
يهما شاء ومن نكل لزمه دعوى صاحبه وان اختلفا
في الاجل وشرط الخيار واستيفاء بعض الثمن فالقول قول
المنكر وان اختلفا بعد هلاك بعض المبيع لم يتحالفا الا
ان يرضى البائع بترك حصة الهالك وكذلك
الاجارة قبل استيفاء المنفعة وبعده لا واما بعد استيفاء
بعضها يتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وا
لقول فيما مضى للمستأجر وان اختلفا بعد الاتفا
له تحالفا وعاد البيع وان اختلفا في المهر في افا

البينة

البينة هو اولى وان اقاما فبينة المرأة اولى والا تحالفا
فايتهما نكل قضي عليه وان تحالفا يلزم ما قالت ان
كان التلاعم المثل او اقل وما قال ان كان مثله او اكثر
وان كان بينهما تفاوت المثل وان اختلفا في متاع البيت
فما يصلح للنساء فللمرأة وما يصلح للرجال او لهما
فللرجال وان مات احدهما او اختلفت ورثته مع
الآخر فما يصلح لهما فللباقي وان اختلفا والبينة
لم يتحالفا ولو باع جارية فولدت لأقل من
ستة اشهر فادعاه فهي ابنه وهي ام ولده
ويفسخ البيع ويرد الثمن ولا تقبل دعوة
المشتري معرفا ان مات الولد ثم ادعاه لم يثبت
الاستلاد فيهما وان مات الام ثم ادعاه
يثبت نسبه ويرد كل الثمن وان جاءت به
ما بين ستة اشهر الى سنتين فان صدقه المشتري
يثبت النسب ويفسخ البيع والا فلا وان

Copyright © King Saud University